

النقد في العصر العباسي الجاحظ ودوره الحضاري في القرن الثالث الهجري

م.م خليل حميد
التاريخ الإسلامي
كلية التربية للبنات - جامعة بغداد

م.د. جيا فخري عمرا لجاف
تاريخ وتراث فكري علمي عربي
هيئة التعليم التقني - المعهد التقني - كركوك

المقدمة

الحمد لله بجميع المحامد على جميع النعم والصلاة والسلام على خير خلقه محمداً (صلى الله عليه وسلم) المبعوث الى خير الأمم وعلى آله وصحبه مفاتيح الحكم ومصابيح الظلم .
في القرن الثالث الهجري بدأت نهضة ثقافية لم يشهدها الشرق من قبل حتى اصبح كثير من الناس طلاباً للعلم وأنصاراً للأدب فكانت هناك نوعان من الدراسة اشتغل بها المسلمون : دراسة دينية حول القرآن والحديث ، ودراسة دنيوية حول الطب والفلسفة والسياسة والمنطق والرياضيات والتاريخ والجغرافيا.

وهذه النهضة الثقافية والحضارية أدت الى وجود صراع ولاسيما تلاقح حضارات متعددة كالحضارة الفارسية والرومانية والهندية والصينية والتي قادت الى وجود الصراعات بين من آمن بهذه الفكرة أو نقيضها وبحثنا هذا هو تسليط الضوء على شخصية من القرن الثالث الهجري ملأت الدنيا بأفكاره ومصنفاته في الفلسفة والأدب والتاريخ والدين وعلم الكلام والمعرفة وبيان دوره الحضاري في الدولة العربية الإسلامية إبان القرن الثالث الهجري وامتد تأثيره الى القرون التالية.

وقد قسمنا البحث على أربع نقاط : جاءت النقطة الأولى عن حياته ومصنفاته وقد تناولنا بها ١ - اسمه ونسبه ٢ - ولادته ونشأته ٣ - شيوخه ٤ - مصنفاته وأسلوبه. والنقطة الثانية : الميول السياسية للجاحظ والنقطة الثالثة : أبواب الدعاية المباشرة للسلطة العباسية وتضمن : ١ - إبراز أهمية النسب (الوراثة) في تولي الخلافة ٢ - الامتداح والثناء في ذكر المناقب ٣ - الخروج على السلطان ٤ - إظهار القبول بسياسة المتوكل الدينية والنقطة الرابعة : أبواب الدعاية غير المباشرة وتضمن : ١ - الإطراء العام لقريش وبني هاشم ٢ - الحديث عن السلطان. واعتمدنا على مصادر ومراجع عديدة .ومن الله التوفيق

أولاً: حياته ومصنفاته

١- اسمه ونسبه: الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكتاني الليثي المعروف بالجاحظ البصري العلم الشهير ويضبط ابن خلكان اسم الجاحظ فيقول: (وبحر بفتح الموحدة وسكون الحاء المهملة وبعدها راء ومحبوب بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وضم الباء وسكون الواو وبعدها موحدة ، والجاحظ بكسر الكاف وفتح النون وبعد الإلف نون ثانية ، والليثي بفتح اللام وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها مثله هذه النسبة الى ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة)^(١). وهو عربي صميم من بني كنانة القبيلة العربية المضرية المشهورة^(٢) ولم تحدد المصادر التاريخية ولادة الجاحظ بالدقة ولكننا نستطيع القول بأنه ولد ما بين (١٥٨ - ١٥٩ هـ) استنادا الى وفاته اذ اتفق عليها (توفي في الشهر المحرم سنة خمسة وخمسين ومائتين بالبصرة وقد نيف على التسعين)^(٣) وان ذكر بعض الباحثين ولادته أوائل (١٥٠ هـ - ٧٦٧ م) وهذا يعني انه قد يتجاوز المائة من عصره فلذلك نرجح ولادته ما بين (١٥٨ - ١٥٩ هـ / ٧٧٥ م - ٧٧٦ م) لان ابن خلكان يذكر بأنه عاش الى عمر ستة وتسعين اذ يقول (وبني حصة لا يتسرع لي البول واشد ما على ستة وتسعين سنة)^(٤).

٢- ولادته ونشأته: ولد الجاحظ في مدينة البصرة ، فهو بصري المولد ، ولكونه ينتمي الى اسرة مسكينة فقيرة مادياً وضعيفة اجتماعياً ولذلك لم يرد في المصادر التاريخية شيئاً عن حياته سوى بعض النكت عن إخباره وكل ما ذكر عنه (ان أمه التي كانت تكفله وتتولى امره وتتفق عليه)^(٥) لذا نجده يتحمل اعباء الحياة فكان (يبيع الخبز والسكك في احدى جهات البصرة)^(٦) ومدينة البصرة بموقعها الجغرافي من الموانئ العربية المهمة لانه طريق التجارة البحرية ، وكانت ملتقى الاجناس الكثيرة والفصائل المختلفة والنوازع المتعددة ، فلذلك كانت ملتقى للثقافات المختلفة فمدينة البصرة تمثل الطابع العقلي والتي تمثلت بالاعتزال وبلد المعتزلة .

(١) ابن خلكان ، شمس الدين بن احمد ابي بكر ، (ت ٦٨١ هـ) ، وفيات الاعيان وابناء الزمان ، تحقيق: احسان عباس ، دار الثقافة (لبنان ، د.ت) ، ج ٣ ، ص ٤٧٠ .

(٢) ابن المرتضى احمد بن يحيى (ت ٨٤٠ هـ) ، طبقات المعتزلة ، المطبعة الكاثوليكية ، (بيروت ١٩٦١) ، ص ٦٧ .

(٣) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ج ٣ ، ص ٤٧٣ .

(٤) م.ن ج ٣ ، ص ٤٧٣ .

(٥) ابن قاضي شعبة ، ابو بكر بن محمد ، (٨٥١ هـ) ، طبقات النحاة واللغويين ، طبعة مصورة في مكتبة الاوقاف ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٤٥٧ .

(٦) ابو المحاسن ، يوسف بن احمد اليعموري ، (ت ٦٧٣ هـ) ، نور القيس ، منشورات شتاتير (بغيسبادن ، ١٩٦٤ م) ، ص ١٢ - ص ٢٢ .

لقد نشأ الجاحظ في هذا البلد ، ذي الثقافات المتعددة ذي النزعة العقلية فلم يكن فقير الجاحظ ليكون عائقاً من مضيه الى الكتاب ليتلقى مبادئ القراءة والكتابة . فأورد ما يبين ذلك في كتابه الحيوان اذ يقول : (وانا حفظك الله - رأيت كلباً مره في الحي ونحن في الكتاب فعرض له صبي يسمى مهدياً من اولاد القصابين ، وهو قائم يمحو لوحة فعرض وجهه)^(١) ومن هذا النص يتضح لنا انه كان يدرس ويتعلم في الكتاب فضلاً عن مجالس العلم والأدب التي كانت تعقد في مساجد البصرة اذ كان فيها كبار علماء البصرة كالحسن البصري وواصل بن عطاء واشتهرت أيضاً بسوق المربد الذي كانت اليه الاعراب من كل جهة للتجارة وقول الشعر والأدب ، لذلك نرى الجاحظ يتردد بين المسجد والمربد يأخذ من هنا العلم ومن هناك الشعر والأدب .

٣- شيوخه :

في طليعة هؤلاء ابو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء (١١٠ - ٢١٠ هـ / ٧٢٨ - ٨٢٥ م) روى عنه الجاحظ الاشعار والاعخبار واللغة والطبيعات وقد ألف ابو عبيدة كتباً كثيرة منها مجاز القرآن الكريم ، وكتاب التاج ، وكتاب الموالي وكتاب الحمام ، وكتاب الحيات ، وكتاب العقارب ، وكتاب الزرع وكتاب لصوص العرب.^(٢)

وتعلم الجاحظ على يد الأصمعي ابو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي (١٢٢ - ٢١٦ هـ / ٧٤٠ - ٨٣١ م) وكان أستاذاً للجاحظ الذي اتصل به وأخذ عنه الإشعار والإخبار والنوادر والمعارف الطبيعية عن الحيوانات ، وقد روى الجاحظ عنه أكثر من مائة مرة في كتاب الحيوان وحده وافاد الجاحظ من كتب أستاذه الأصمعي الذي كتب عن الحيوان واللغة والشعر والنوادر ومن الكتب كتاب خلق الفرس ، وكتاب الخيل وكتاب الإبل ، وكتاب الشفاء ، وكتاب الألفاظ ، وكتاب النوادر وكتاب أصول الكلام نوادر العرب .^(٣) تعلم الجاحظ أيضاً من ابن الإعرابي محمد

(١) الجاحظ ، أبو عثمان عمر بن بحر (٢٥٥هـ)، الحيوان تحقيق فوزي عطوي ، مطبعة دار الغد ، (سوريا، ١٩٦٨) ، ج٢، ص٢٣٨ .
(٢) الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) تاريخ بغداد ، ط١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٩٩٧) ، ج١٣، ص٢٥٢؛ ياقوت الحموي ، (ت٦٢٦ هـ) ، ارشاد الاريب إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدياء او طبقات الأدياء ، تحقيق : د . س . مرجليوث ، ط٢ ، مطبعة هندية (القاهرة ، ١٩٢٣ - ١٩٢٦) ، ج٩، ص١٠٤؛ ابن خلكان ، وفیات الاعيان ج٣ ، ص١٠٠ ؛ الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨ هـ) ، سير اعلام النبلاء ، ط٩، تحقيق: شعيب الارناؤوط وكامل الخراط ، مؤسسة الرسالة (بيروت ، ١٩٩٣) ، ج٩، ص٤٤٥ .
(٣) ابن النديم (ت٤٣٨هـ) الفهرست ، تحقيق : رضا تجدد (بيروت ، د.ت.) ، ص٦٠؛ ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج٣ ، ص١٧٠ ؛ ابن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح عبد الحي (ت١٠٨٩هـ) ، شذرات الذهب ، المكتبة التجارية للطباعة والنشر، (لبنان ، د ، ت) ، ج٢، ص٣٦ .

بن زياد ، مولى بني هاشم في الكوفة (١٥٠ - ٢٣١ هـ / ٧٦٧-٨٤٥م) وقد كانت له حلقة يحضرها خلق كثير من المستفيدين أُملي عليهم احمالا من الكتب ومن تصانيفه كتاب النوادر ، وكتاب صفة الخيل ، وكتاب صفة الزرع وكتاب الخيل ، وكتاب معاني الشعر ، وكتاب الالفاظ ، وكتاب الذباب وهذه كتب تعالج موضوعات عالجهما الجاحظ ايضا في كتبه .

وأخذ الجاحظ عن عمرو أبي عمرو اسحاق بن مرار الشيباني (٩٤ - ٢٠٦ هـ - ٧١٣/ ٨٢١م) الكوفي وكان من أئمة اللغة والشعر والحديث ، وقد وضع كتبا عدة اهمها كتاب الخيل وكتاب النوادر ، وكتاب الابل ، وكتاب خلق الانسان وكتاب اللغة .^(١) ومن اساتذة الجاحظ الكبار ابو زيد سعيد بن اوس الانصاري (٢١٥ هـ / ٨٣٠م) البصري الذي غلب عليه الغريب واللغة والنوادر ، وكان قدريا ، وثقة في روايته وله كتاب الابل وخلق القران وكتاب النوادر ^(٢)

٤- مؤلفاته واسلوبه:

لقد ذكر ابن النديم مصنفات الجاحظ وهي ((كتاب البيان والتبيين ، كتاب الزرع والنخل . كتاب الفرق بين النبي والمتنبي . كتاب المعرفة . كتاب جوابات كتاب المعرفة . كتاب مسائل كتاب المعرفة . كتاب الرد على أصحاب الالهام . كتاب نظم القرآن ، ثلاث نسخ . كتاب المسائل في القرآن . كتاب فضيلة المعتزلة . كتاب الرد على المشبهة . كتاب الإمامة على مذهب الشيعة . كتاب حكاية قول أصناف الزيدية . كتاب العثمانية . كتاب الاخبار وكيف تصح . كتاب الرد على النصاري ، كتاب الرد على العثمانية . كتاب امامة معاوية . كتاب امامة بنى العباس . كتاب القيان . كتاب القواد . كتاب اللصوص . كتاب ذكر ما بين الزيدية والرافضة . كتاب المخاطبات في التوحيد . كتاب صناعة الكلام . كتاب تصويب على في تحكيم الحكمين . كتاب وجوب الإمامة . كتاب الأصنام . كتاب الوكلاء والموكلين . كتاب الشارب والمشروب . كتاب افتخار الشتاء والصيف . كتاب المعلمين . كتاب الجواري . كتاب نواذر الحسن . كتاب البخلاء . كتاب فرق (ما بين بنى عبد شمس ومخزوم) . كتاب العرصان والبرصان . كتاب فخر القحطانية والعدنانية . كتاب التربيعة والتدوير . كتاب الطفيليين . كتاب أخلاق الملوك . كتاب الفتيا . كتاب مناقب جند الخلافة وفضائل الأتراك . كتاب الحاسد والمحسود . كتاب الرد

(١) ياقوت الحموي ، معجم الادباء ، ج١٢، ص٣٩؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج١، ص٢٠٢ .

(٢) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٨١ .

على اليهود . كتاب الصرحاء والهجناء . كتاب السودان والبيضان . كتاب المعاد والمعاش . كتاب النساء . كتاب التسوية بين العرب والعجم . كتاب السلطان وأخلاق أهله . كتاب الوعيد . كتاب البلدان . كتاب الاخبار . كتاب الدلالة على أن الإمامة فرض . كتاب الاستطاعة وخلق الافعال . كتاب المقينين والغناء والصناعة . كتاب الهدايا . منحول . كتاب الاخوان . كتاب الرد على من الحد في كتاب الله . كتاب آي القرآن . كتاب العاشق الناشئ والمتلاشي . كتاب حانوت عطار . كتاب التمثيل . كتاب فضل العلم . كتاب المزاح والجد . كتاب جمهرة الملوك . كتاب الصوالة . كتاب ذم الزنا . كتاب التفكير والاعتبار . كتاب الحجة والنبوة . كتاب إلى إبراهيم ابن المدير في المكاتب . كتاب إحالة القدرة على الظلم . كتاب أمهات الأولاد . كتاب الاعتزال وفضله عن الفضيلة . كتاب الاخطار والمراتب والصناعات . كتاب أحداث العالم . كتاب الرد على من زعم أن الانسان جزء لا يتجزأ . كتاب أبي النجم وجوابه . كتاب التفاح . كتاب الانس والسلوة . كتاب الحزم والعزم . كتاب الكبر المستحسن والمستقبح . كتاب نقض الطب . كتاب عناصر الآداب . كتاب تحصين الأموال . كتاب الأمثال . كتاب فضل الفرس على الهمالج (١).

وقد أختار الجاحظ اسلوبا خاصا لم يسبقه اليه احد ومن خصائص هذا الاسلوب انه كان يخلط الجد بالهزل . ويستحدث في موضوع صعب جاف تجده قد اورد طريقة نادرة ، ويخلط بين المواضيع ويخلط في نثره من فن الى فن ، ومن كلام الى كلام جريا على طريقته في تسطير كل ما يمرى خاطره من الوان الادب والعلم ولا يمكن ان نتصور ان التعليم كان من مبتغيات الجاحظ حتى يهتم بالترتيب والتبويب ولكن نتمثله رجلا يكتب لنفسه قبل كل شيء ، ويرضي شهوته في تدوين عناصر الثقافة الادبية والعلمية على طريقة كتاب الموسوعات القدماء الذي كانوا يخشون على العلم من الضياع ويكفيهم ان يدونوا ما يسمعون او ينقل اليهم من مختلف الاقوال والاراء والشواهد والامثال (٢).

٥- وفاته : أصيب الجاحظ في اواخر حياته بامراض عدة منها الفالج والنقرس ولزم بيته في البصرة ، وتوفاه الله العلي القدير في محرم من سنة خمس وخمسين ومئتين للهجرة ، ويذكر ادم متر (وان هذه الامراض لم تكن كافية لآمانته ، وانما لقي حتفه من انهيار اكداس الكتب عليه وهو جالس بينها) (٣) فاذا صدقت هذه الرواية فانه يكون شهيد الكتب التي اوقف عليها عقله وحياته .

(١) الفهرست ، ص ٢١٠-٢١١؛ ياقوت الحموي ، معجم الادباء ، ج ١٦ ص ١٠٧

(٢) زكي مبارك ، النثر الفني في القرن الرابع (القاهرة ١٩٧٠ م) ، ص ٦٠ .

(٣) ادم متر ، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، دار الكتب العربي (بيروت ، ١٩٦٧ م) ، ج ١ ، ص ٥٠ .

ثانياً: الميول السياسية للجاحظ

ينبغي أن يقرأ الجاحظ قراءة شاملة تغطي كل ما كتبه ليكون بالإمكان تلمس الخيوط التي نسج عليها وبالتالي تتبّعها، بما يكشف حقيقة ميوله واتجاهاته السياسية. ثم لا بد من أن تكون هذه القراءة تاريخية أيضاً، أعني أنه لا بد من ربط ما كتبه بواقع التحولات السياسية والفكرية التي شهدتها وعاشها الجاحظ نفسه. فذلك وحده الذي يقود إلى إصدار أحكام موضوعية دقيقة في هذا الجانب، ولا سيما أن الجاحظ إذا ما نافح عن فريق أو فكرة ما، فإنه يرمي في ذلك بكل ثقله الفكري وبكل أدواته البلاغية والمنطقية والحجاجية، حتى يكاد يوهّم قارئه بأنه هو مبتدع هذه العقيدة أو الفكرة وليس غيره، وهو أمر عكس في الوقت نفسه سعة ما امتلكه الجاحظ من أخبار ومرويات ومعلومات وأفكار تصلح لتوظيفها لأية أغراض سياسية وفي كل وقت وحين، مع قدرة كبيرة على المحاجّة المنطقية تسلّح بها في معظم كتاباته.

دافع الجاحظ، في رسالته الموسومة بـ "العباسية" التي نشر السندوبي مقتضبا لها عن حق العلويين في ميراث الرسول حتى كاد أن يكون شيعياً، بحيث انتقد كثيراً سياسة كل من أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) تجاه هذه المسألة^(١). وبما أن الرسالة جاءت مقتضبة، فقد أدّى ذلك إلى التركيز على هذا الجزء منها. ولما كان موضوعها الرئيس هو ((العباسية))، فإنه بوسعنا الاستنتاج أن الرسالة تعرضت لقضية إرث الخلافة بالأصل، وصولاً إلى حق العباسيين فيها، عن هذا الطريق^(٢)، مبرراً بذلك وجودهم في السلطة ومسبغاً عليه المشروعية والقداسة لأنه ميراث الرسول: فالعباس عليه السلام عم الرسول وصاحب الحق بوراثته؛ فالعم أب والعم وارث، وهو ما استند إليه أبو جعفر المنصور في محاجّته لمحمد النفس الزكية، الثائر عليه، في رسائل جرت بينهما^(٣). وأغلب الظن أن الجاحظ وضع رسالته هذه في غضون العشرين سنة الأولى من القرن الثالث للهجرة، عندما اشتدت الخصومة بين السلطة والمحدثين^(٤)، الأمر الذي احتاج إلى تأكيد مسألة الوراثة هذه، إضفاءً لطابع القداسة على تولي العباسيين للخلافة، ولحد من مناوأة هذا الفريق للدولة التي كانت قد تبنّت الاعتزال معتقداً فكرياً لها.

(١) الجاحظ، رسائل الجاحظ، جمعها ونشرها حسن السندوبي، (القاهرة، ١٩٣٣)، صص ٣٠٠ — ٣٠٣.

(٢) طه الحاجري، الجاحظ حياته وأثاره، (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ١٩٧.

(٣) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت، د. ت)، ج ٧، ص ٥٦٨.

(٤) طه الحاجري، المصدر السابق، ص ١٩٧.

غير أننا نجد في رسالة "العثمانية" التي وضعها بعد "العباسية" وقبل عام ٢٤٠ هـ^(١) كان ذلك في أول عهد المتوكل، عندما تحولت الدولة إلى موقف مناوئ للعلويين ومناهض لهم^(٢)، نجد في هذه الرسالة خصومة شديدة للشيعة، وتفنيداً لآرائهم في العديد من مسائل الإمامة^(٣)، ومقدمات في الوقت نفسه كمّاً كبيراً من الحجج والآراء التي أكدت أفضلية أبي بكر وأحقّيته في الخلافة^(٤)، وهو الذي كان قد انتقد الكثير من سياساته في رسالته السابقة — أي "العباسية" — فجاء هذا التحول انسباقاً وراء تقلبات مواقف السلطة الحاكمة ومتطلبات هذه المواقف.

أما موقفه من الأمويين، الذين كانوا قطباً آخر للصراع الفكري الدائر في القرن الثالث للهجرة، ممثلين بتيار النابتة (طائفة من الحشوية) والمحدثين أو ما أطلق عليه بـ الحشوية، فكان ذا شعبتين متضادتين. فمال إليهم مرة، ونال منهم في أخرى؛ حيث وضع في عصر المأمون رسالته في إمامة معاوية وهي نفسها رسالته في النابتة^(٥)، وانطلقت هي أيضاً من روح الخصومة بين السلطة والمحدثين، وفي الأجواء التي حاول فيها المأمون لعن معاوية على المنابر^(٦). لذا جاءت هذه الرسالة مستعرة بعبارات حادة في حديثها عن الأمويين^(٧)، منها مثلاً:

فعندما استولى معاوية على الملك واستبد على بقية الشورى وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين في العام الذي سموه عام الجماعة وما كان عام جماعة، بل كان عام فرقة وقهر وجبرية، وغلبة والعام الذي تحولت فيه الإمامة ملكاً كسروياً والخلافة منصباً قيصرياً...^(٨) حتى بلغ به الأمر حد إكفاره^(٩). ثم جاءت رسالته الأخرى في فضل (هاشم) على (عبد شمس)، التي وضعها في أول خلافة الواثق^(١٠)، فنال فيها من الأمويين؛ وبما أنها كانت من رسائل المفاخرة التي دأب الجاحظ على اعتمادها في موضوعات عديدة أخرى^(١١)، ولأن أسلوب المفاخرة هذا اعتمد فيه الحجج المتقابلة، فإنه عرض في هذه الرسالة حجج الأمويين أيضاً بما أظهرهم

(١) الجاحظ، العثمانية، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٧ من المقدمة.

(٢) طه الحاجري، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٣) الجاحظ، العثمانية، المصدر السابق، صص ٢٤ — ٣٧ مثلاً.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٥) طه الحاجري، المصدر السابق، صص ١٨٧، ١٩٣.

(٦) الطبري، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٤٥.

(٧) طه الحاجري، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

(٨) رسائل الجاحظ، تحقيق السندوبي، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

(٩) رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٥، ج ٢، ص ١٢.

(١٠) رسائل الجاحظ، تحقيق السندوبي، المصدر السابق، ص ٧٦.

(١١) مع أنه استنكر أسلوب المفاخرة بقوله: «وليس أدعى إلى الفساد ولا أجليب للنشر من المفاخرة (رسائل الجاحظ، تحقيق السندوبي، المصدر السابق، ص ٣٠٠). ومن رسائله في المفاخرة: (مفاخرة الجواري والغلمان)، (مفاخرة السودان على البيضان).

بصورة لم يكونوا فيها أقل من الهاشميين شأناً^(١). لذا جاء عموم موقفه من الأمويين في إطار تسويغ استيلاء العباسيين على السلطة، الأمر الذي استوجب أن ينحي باللائمة على الأمويين في هاتين الرسالتين بالذات. غير أننا نجد، من ناحية أخرى، عشرات الإشارات التي تضمنتها كتاباته المختلفة، تطرق فيها إلى ذكر الأمويين في مواضع الإشادة والمدح والثناء، ومنبهاً على مناقبهم ومآثرهم في الإدارة والحكم، وأورد الكثير من العبارات التي جرت على ألسنتهم، على سبيل الحكمة والغاية في البلاغة والجزالة. ففي المثال الآتي، تحدث عن مناقب معاوية الذي (كان يكتب إلى أطرافه وعماله وإلى زياد في العراق بإطعام السابلة والفقراء وذوي الحاجة، وله في كل يوم أربعون مائدة يتقاسمها وجوه جند الشام)^(٢). فعلى الرغم من أنه كان عليه مناوأة الأمويين، لكنه في الواقع لم يخف مواقفه المعجبة بسياساتهم ومهاراتهم في الإدارة والحكم وببلاغتهم أيضاً.

وفضلاً عما قدمناه من رأي في كيفية فهم كتابات الجاحظ هذه، فإنه وقف وراء هذه الكتابات عامل آخر، هو رغبة الجاحظ في إظهار براعته ومهارته في التعامل مع كل الأفكار والاتجاهات على تباينها، دون أن يعني ذلك تبنيها جميعاً، وإن أوحى قلمه أحياناً بمثل هذه النتيجة. وهو نفسه نبه على ذلك، فأسلوبه هذا أوهم الأولين أيضاً، فقال:

(وعبتي بحكاية قول العثمانية والضرارية، وأنت تسمعي أقول في أول كتابي: وقالت العثمانية والضرارية؛ كما سمعنتي أقول: قالت الرافضة والزيدية، فحكمت علي بالنصب لحكايتي قول العثمانية. فهلا حكمت علي بالتشيع لحكايتي قول وهلا كنت عندك من الغالية)^(٣).

فقد دأب الجاحظ على زيادة معارفه ثم عرضها متقناً ومظهراً مهاراته الفكرية. ومن أجل ذلك، جالس أشخاصاً من مشارب شتى، فيهم الغلاة^(٤) والخوارج^(٥) وغيرهم في أغلب الظن. إن ما يمكن أن نخلص إليه في هذا السياق هو أن الجاحظ لم يكن سوى عباسي في ميوله السياسية، وانصب في هذا المجرى ما كتبه سياسياً، مباشراً كان ذلك أم غير مباشر، ومارس بذلك دوراً دعائياً واسعاً لمصلحة العباسيين.

ثالثاً: أبواب الدعاية المباشرة للسلطة العباسية

توزعت الدعاية التي مارسها الجاحظ لمصلحة السلطة العباسية على جانبين: الأول منهما مباشر خص فيه العباسيين بالذكر الصريح مسوغاً وجودهم في السلطة ومروجاً لأفكارهم؛ أما الجانب الآخر، فكان غير مباشر، استخدم فيه التلميح والإشارة المضمرة، وبما قاد إلى نتائج مماثلة لما في الجانب الأول. أما الدعاية المباشرة، فتضمنت الأبواب الآتية:

(١) رسائل الجاحظ، تحقيق السندوبي، المصدر السابق، ص ٩٣ - ١٠٢.

(٢) الجاحظ، التاج في أخلاق الملوك، تحقيق أحمد زكي باشا، القاهرة، ١٩١٤، ص ١٥.

(٣) الجاحظ، الحيوان، مصدر سابق، ج ١، ص ١١.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، صص ٢٠ - ٢١.

(٥) المصدر نفسه، صص ٢٢ - ٢٣.

١ - إبراز أهمية النسب (الوراثة) في تولي الخلافة

من أجل ذلك، وضع رسالته في "العباسية". وكما نبهنا عليه من قبل، فإن هذه الرسالة عالجت موضوعاً رئيساً، تمثل في سوق الحجج التي جعلت من العباسيين أصحاب حق في توليهم الخلافة، ذلك الحق الذي ضمنه لهم وراثة العباس - عليه السلام - للرسول^(١). ثم أشار إلى ذلك مرة أخرى في إطار حديثه عن المفاخرة بين الهاشميين والأمويين، فذكر من بين مناقب بني هاشم... أنهم ملكوا بالميراث وبحق العصبة والعمومة، وأن ملكهم في مغرس نبوة وأن أسبابهم غير أسباب بني مروان...^(٢). وصيغة الخطاب في هذه الجمل تنم عن أن الحديث للجاحظ وليس للهاشميين كما اقتضى سياق المفاخرة بين الفريقين، مما يشير إلى أنه روج هو شخصياً لمثل هذه الأفكار، ثم عمد إلى استخدام أدوات الحصر والتأكيد والإقرار في تأكيد هذا الأمر بقوله: إن كانت (الخلافة) إنما تتال بالوراثة وتستحق بالعمومة وتستوجب بحق العصبة^(٣)، فحصر الإمامة بذلك في الفرع العباسي من الأسرة الهاشمية. فهو لمح إلى أن العم يرث قبل ابن العم؛ فإذا كانت الإمامة تورث، فالعباس عليه السلام أحرى بها من غيره، وعنى بذلك استبعاده للعلويين عن هذا الأمر أيضاً بعد أن نفى أي حق للأمويين فيها. كما نبه في مكان آخر على أهمية النسب في طلب المراتب، والخلافة بلا شك من بينها، فقال: ألا ترى أن أبعد الناس همة في نفسه وأشدهم تعلقاً إلى المراتب، لا تنازعه نفسه إلى طلب المراتب، لأن ذلك يحتاج إلى نسب أو إلى أمر قد وطئ له بسبب^(٤). فهل اتسق موقف الجاحظ هذا مع موقف المعتزلة من الكيفية التي يجري فيها تولي الإمامة والخلافة في الدولة الإسلامية؟

كان للمعتزلة، في الواقع، موقف آخر مختلف تماماً في هذه القضية. فلا تتال الإمامة عندهم إلا عن طريق الاختيار فقط^(٥)، وأن أمر القرابة غير معتبر فيها؛ ولو كان هو المعتبر، لما صحت إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما^(٦)، وذلك ما أكدّه قداماء المعتزلة أيضاً^(٧). وإذا كان بعضهم - المعتزلة - قد اشترط القرشية - بوجهها العام - لهذا الغرض، فإن بعضهم رفض ذلك^(٨).

(١) طه الحاجري، مصدر سابق، ص ١٩٧.

(٢) رسائل الجاحظ، تحقيق السندوبي، ص ٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٤) الجاحظ، الحيوان، المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٣.

(٥) قاضي القضاة عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، (القاهرة، د. ت)، ج ٢٠، ق ١، صص ٢٨٧، ٣١٩، ق ٣، ص ٢٧.؛ شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، القاهرة، ١٩٦٥، صص ٧٥٨، ٧٦٢.

(٦) قاضي القضاة عبد الجبار، المغني، ج ٢٠، ق ٢، ص ٧٠.

(٧) ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٥هـ)، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٩، ج ٩، ص ٨٧.

(٨) الأشعري، أبو الحسن علي إسماعيل (ت ٣٣٠هـ)، مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٥٠، ج ٢، صص ١٣٤ - ١٣٥.

والموقف الثاني هو الذي أكده قدماء المعتزلة أيضاً^(١). ثم إن من اشترط القرشية منهم لم يشترطوها لخواص عرقية أو قبلية في قريش، بل خضع ذلك لاعتبارات سياسية خاصة^(٢). ويتجلى لنا بذلك أن الجاحظ خالف معتقدات المعتزلة السياسية في هذا الجانب، وهو ما كان قد أخذ على الأمويين، كما أشرنا إليه قبلاً، ثم إنه تماشى في موقفه هذا مع مقولات الراوندية^(٣) التي آمنت بإرث العباس — عليه السلام — للإمامة، وإرث أولاده لها من بعده^(٤).

٢ — الامتداح والثناء وذكر المناقب

تحدث الجاحظ في مناسبات عديدة بالمدح والثناء، سواء عن الهاشميين والعباسيين بصورة عامة أم عن الخلفاء بصورة خاصة، مشيراً إلى مناقبهم ومآثرهم. فعلى الصعيد الأول، وضع رسالته "كتاب فضل هاشم على عبد شمس"، حيث أفاض كثيراً في ذكر مناقب بني هاشم ومفاخرهم الكثيرة^(٥). وكما نبهنا، فإن هذه الرسالة وضعت إيان تصاعد خصومة النابتة والمحدثين للسلطة، الأمر الذي احتاج إلى إعلاء شأن الهاشميين على الأمويين، الذين جعل منهم النابتة — أي الأمويين — رمزاً لهم في مواجهتهم للسلطة^(٦). ومما أبرزه من مناقب وله صلة بحديثنا هنا قوله: وتفرح هاشم بأن أحداً لم يجد تسعين عاماً لا طواعين فيها إلا منذ ملكوا. قالوا: لو لم يكن من بركة دعوتنا إلا أن تعذيب الأمراء لعمال الخراج بالتعليق والرهق والتجريد والتسهير... قد ارتفع، لكان ذلك خيراً كثيراً^(٧). كما نبهت الرسالة إلى مآخذ عديدة أخذت على الأمويين، لم يقع العباسيون فيها، فعد ذلك منقبة وفضلاً لهم^(٨). وإذا ما امتدح أمراً أتاه الخلفاء العباسيون، عاب على الأمويين عدم إتيانهم إياه، مثل قوله إنه لم يقم أحد من ولد العباس بالملك إلا وهو جامع لأسباب الفروسية، وتنقص بهذه المناسبة من فروسية الخلفاء الأمويون (كذا)^(٩). ويفهم من عموم موقفه هذا امتداحه لعصر العباسيين الذي شهد قيام الحق والعدل والرخاء.

- (١) المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦ هـ) مروج الذهب، بيروت، ١٩٨٣، ج ٣، ص ٢٢٣.
- (٢) محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٩٨.
- (٣) الراوندية: إحدى القوى التي اشتملت عليها الثورة العباسية، وكانت مقولاتها متطرفة، حتى أن أفرادها ألهموا أبا جعفر المنصور. ولما رأى فيهم خطراً كبيراً، حاول تصفيتهم والتخلص منهم، فثاروا عليه في عام ١٤١ هـ (الطبري، مصدر سابق، ج ٧، ص ٥٠٥) وبقوا على ولائهم للعباسيين حتى أيام الرشيد، فكانوا يجتمعون إلى أحدهم صنف كتاباً أسماه "كتاب الدولة" يقرأ عليهم ويتدارسونه (ابن النديم، الفهرست ص ٢٨٧).
- (٤) قاضي القضاة عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٥٤.
- (٥) الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق السندوبي، مصدر سابق، صص ٦٧ — ١١٦.
- (٦) موفق سالم نوري، العامة والسلطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص ١٣٤.
- (٧) الجاحظ، رسائل الجاحظ، مصدر سابق، تحقيق السندوبي، صص ٨٠ — ٨١.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٨١.
- (٩) البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، مكتبة المثنى (بغداد، د.ت.)، ج ٣، ص ٢٤.

هنا تقاطع الجاحظ مرة أخرى مع عدد وافر من رجالات المعتزلة الذين كان لهم رأي آخر في الحكم العباسي. فمنذ وقت مبكر، جابه عمرو بن عبيد المنصور ووصف حكمه بالظلم والجور ورفضه التعاون معه طالباً منه إظهار العدل ونصرة أهله^(١)، واشترك عدد كبير من المعتزلة في البصرة في ثورة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن على المنصور، وقتل عدد منهم في هذه الثورة، مثل بشير الرحال^(٢). واستمرت الخصومة بين المعتزلة والسلطات العباسية حتى أيام الرشيد الذي أودع جماعة منهم السجن^(٣). ولم يحتفظ أبو هذيل العلاف بما أتاه من مال السلطان رافضاً التمتع به^(٤)، بينما رفض جعفر بن بشير قبول مثل هذا المال أصلاً للشبهة^(٥). ورفض جعفر بن حرب المعتزلي الصلاة وراء الخليفة الواثق^(٦). واستهان محمد بن إسماعيل المعتزلي بكتب السلطان وعدّها أهون من التراب عنده^(٧). فإذا ما عرفنا أن معظم هذه المواقف كانت في غضون صعود نجم المعتزلة السياسي وتوليهم مراكز السلطة والنفوذ المهمة، وذلك في خلافة المأمون والمعتصم والواثق، أدركنا كم كان كبيراً التقاطع الذي نشأ بين قطاع من المعتزلة من جهة والسلطة السياسية الحاكمة من جهة أخرى.

وفي باب الإطراء العام، تكلم الجاحظ على براعة عدد من العباسيين في الخطابة، معرباً عن إعجابه الشديد بقدراتهم هذه^(٨). أما في باب الإطراء الشخصي، فقد عمد الجاحظ إلى ذكر مناقب الخلفاء العباسيين، فأفرد لهم مساحة واسعة في كتاب "التاج"، استطرد فيها بالحديث عن مزاياهم مبتدئاً بالمنصور ومنتھياً بالمأمون^(٩). فاجتهد في نفي صفة البخل عن المنصور بتعداد المواقف التي أظهر فيها كرم عطائه وجود سخائه^(١٠)، ثم وصفه بأنه كان: داهياً أريباً، مصيباً في رأيه سديداً، وكان مقدماً في علم الكلام، ومكثرأً من كتب الآثار، ولكلامه كتاب يدور في أيدي الوراقين معروف عندهم^(١١). وأكد أجزم أن أحداً لم يشر إلى أن للمنصور كتاباً في علم الكلام، وإن لم يكن غريباً عليه تعاطي مثل هذا الموضوع، خصوصاً وأن علاقته بالمعتزلة معروفة، ولا سيما بعمر بن عبيد سواء كان ذلك قبل توليه الخلافة أم بعدها^(١٢).

(١) المسعودي، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢٠٨.

(٢) ابن المرتضى، مصدر سابق، ص ٤١؛ الأشعري، مصدر سابق، ج ١، ص ١٤٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٨) الجاحظ، البيان والتبيين، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٣٤.

(٩) المصدر نفسه، صص ٣٣ - ٤٥.

(١٠) الجاحظ، البيان والتبيين، مصدر سابق، صص ٤١ - ٤٣.

(١١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٦٧.

(١٢) المسعودي، مصدر سابق، ج ٣، صص ٢٠٢ - ٢٠٣.

ومن الذين امتدحهم أيضاً الخليفة المعتصم، مشيداً بدوره في سد الثغور ورد المظالم، ثم زاد بأن الله تعالى حسم به عرق البغي ونواجم الفتنة، الذي لم يزل الله يزيده في كل طرفة محبة...^(١)، مع أن المعتصم أخفق أصلاً في حسم هذه القضية فعلاً (محنة خلق القرآن)، واضطر إلى إطلاق سراح الإمام أحمد بن حنبل، بعد إخفاقه في حملته على القول بخلق القرآن، وخوفاً من العواقب التي بدأت تلوح ملامحها، وأندرت بما هو خطير^(٢)؛ كما مدحه بقوله: وقد جمع الله لأمر المؤمنين مع كرم العروق وصلاح المنشأ، البعد عن إيثار الهوى، وهل رأيت أفعالاً أشبه بأخلاق، ولا أخلاقاً أشبه بأعراق، من أفعال بأخلاقه وأخلاق بأعراقه^(٣). ومثل هذه العبارات قد فاحت منها رائحة الجبرية، وهي الفكرة التي حاربها المعتزلة أشد حرب. وسنحيل الحديث في هذه المسألة إلى آخر البحث ليتسنى لنا مناقشتها عند استكمال دواعيها.

٣ - الخروج على السلطان

من المسائل الخطيرة التي عرض لها الجاحظ مسألة الخروج على السلطان، فخصها بمجال رحب في رسالة "العثمانية". وجاءت معالجته لها معالجة منطقية استدلالية قادت، أو هو ساقها، لتقرير أن الخروج على السلطان أمر غير ممكن عملياً ونظرياً. ومن يقوم بذلك لن يلقى إلا الإخفاق ليصل إلى النتيجة التي مؤداها ضرورة القبول والتسليم بالسلطان القائم فعلاً، وذلك بلا ريب أهم ما قدمه الجاحظ فكرياً للسلطة العباسية.

بدءاً، وصف الجاحظ أشكال المعارضة التي يمكن أن تجابه السلطان بأنها لا تعدو أن تكون واحدة من عشر حالات، نعتها جميعاً بنعوت توحى بالسلبية وعدم المشروعية فقال:

(... فإن السلطان لا يخلو من متأول ناظم، ومن محكوم عليه ساخط، ومن معدول عن الحكم زار، ومن متعطل متصفح، ومن معجب برأي ذي خلل في بيانه... ومن محروم قد اضطغنه الحرمان، ومن لئيم قد أفسده الإحسان، ومن مستبطن قد أخذه إضعاف حقه... وصاحب فتنة خامل في الجماعة، رئيس في الفرقة)^(٤).

ويستشف من جميع هذه الحالات أن أصحابها ذوو نوازع ذاتية خاصة محكوم عليهم بالسلبية وعدم إجازته إيلاء أمر المسلمين أكثر من إمام، زيادة في الحزم والتحوط لأمرهم. فإذا تعدد الحكام ثم تقاربت، وتساوت عنايتهم، قويت دواعيهم إلى طلب الاستعلاء، واشتدت منافستهم في الغلبة^(٥).

(١) رسائل الجاحظ، المصدر السابق، تحقيق عبد السلام هارون، ج ١، ص ٣٠٦.

(٢) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن أبي الحسن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، مناقب الإمام أحمد، (بيروت، ١٩٧٧)، ص ٣٤٠.

(٣) رسائل الجاحظ، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٠٨.

(٤) الجاحظ، مجموعة رسائل، القاهرة، ١٣٢٤ هـ، ص ٣ - ٤.

(٥) الجاحظ، فصل من صدر كتابه في "الجوابات في الإمامة"، تحقيق يحيى الجبوري، مجلة المورد، بغداد، ١٩٧٩، م ٧، عدد ٤، ص ٢٢٩.

فتعدد الأئمة والخلفاء يدفعهم للتنافس فيما بينهم، وذلك يقود إلى تمزيق وحدة المسلمين. وأكد ذلك بقوله: ... وانفراد السيد بالسيادة كنفرد الإمام بالإمامة وبالسلمة من تنازع الرؤساء تجتمع الكلمة، وتكون الألفة، ويصلح شأن الجماعة. وإذا كانت الجماعة، انتهى الأعداء، وانقطعت الأهواء^(١). ثم أشار إلى القائم بأمر المسلمين — الإمام — إذا كان مشهوراً، معروفاً بالفضل، لا يطمع أحد في مجاراته ومنافسته، وذلك — بحسب قوله — الصلاح الذي أراده الله تعالى لهذه الأمة — أي أن يحكمها حاكم واحد — ثم وصل إلى النتيجة التي أرادها، وهي أن الله تعالى لم يطبع الأمة على هذا الطبع إلا وهذا الحاكم الواحد موجود إذا أرادوه، لأن الله تعالى لا يلزم الناس إقامة المجهول، وبالتالي فإن على الناس التسليم لما أراده الله تعالى وطبعهم عليه^(٢). وهو بهذه الصياغات أراد الوصول إلى النتائج التالية: أن الخليفة القائم فعلاً (السلطة العباسية) هو ما أراده الله تعالى للمسلمين، وأنه لا جدوى من البحث عن خليفة آخر، وذلك بالترتيب المنطقي الآتي:

- إن تعدد الحكام يقود إلى الصراع بينهم.
 - إن الخليفة القائم المعروف بالفضل لا ينافسه أحد.
 - هذا أمر طبعه الله في عباده وفيه مصلحتهم.
 - لم يكن الله تعالى ليطلع عباده على هذا الطبع إلا وهذا الخليفة موجود فعلاً.
 - إن الله تعالى لا يلزم الناس الدعوة لخليفة مجهول وترك المعلوم القائم فعلاً.
 - إن الناس ليس عليهم إلا التسليم بذلك، لأن هذا هو قصد الله تعالى.
 - وعليه، فإنه ليس من جدوى في معارضة الإمام القائم والخروج عليه.
- ثم ذهب الجاحظ إلى أبعد من ذلك بالتصريح بأن ما هو قائم هو الخير بعينه بادعائه، لأن الله تعالى لو أراد خلاف ما هو قائم لبينه بالنص أو التفسير ولدل عليه ولوضع له علامة، فكان في ذلك الخير لأن الله لا يصنع إلا الخير. لذا فإن ترك الأمر على ما نحن عليه خير لنا وأفضل...^(٣). وهذه فكرة أخرى فيها نزوع جبري واضح سنتعبه فيما بعد، منبهين فقط على أن الجاحظ كان قد أنحى باللائمة على معاوية لقوله بالجبر، وعد ذلك من الضلال والفسق^(٤).

وعلى طريق تفضيل ما هو قائم، وإن كان دون مرتبة مستحق الإمامة بالأفضلية، أشار إلى أن الإمام الأفضل من امتلاك الخصال الآتية: قوة العقل والعلم والحزم والعزم. لكنه قد يوجد من هو دون ذلك مرتبة، إلا أنه أحق بالخلافة، لأن من التعظيم لمقام رسول الله أن لا يقام فيه إلا أشبه الناس

(١) الجاحظ، فصل من صدر كتابه في "النساء"، تحقيق يحيى الجبوري، مجلة المورد، بغداد، ١٩٧٩، م ٧، عدد ٤، ص ٢٥٢.

(٢) الجاحظ، فصل من صدر كتابه في "الجوابات في الإمامة"، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٣) الجاحظ، العثمانية، مصدر سابق، صص ٢٧٨ — ٢٧٩.

(٤) رسائل الجاحظ، تحقيق السندوبي، مصدر سابق، ص ٢٩٤.

به في كل عصر...^(١) ثم أضاف في مكان آخر:.... وأي زمان بعد زمان النبي صلى الله عليه وآله أحق بالتفضيل من زمان ظهرت فيه الدعوة الهاشمية والدولة العباسية^(٢).

ثم أقبل الجاحظ على معالجة الأمر من زاوية أخرى، بالعمل على إبطال فاعلية كل الأدوات التي يمكن أن تقوم بالخروج على السلطان. فبدأ بالعامّة التي هي جمهور الناس الذين شكلوا العدد الأكبر الذي لا بد منه لكل من فكر بإشهار سيفه على السلطان، فأفاد أن العامّة لا تعرف عن الإمامة والخلافة شيئاً، وليس في وسعها أن تميز أهمية وجودها الإمامة — من عدمه، ولا كيف السبيل إليها، وهي مع كل ريح تهب، ولعلها أشد اتباعاً للمبطلين منها بالمحققين. لذا فهي ليست سوى أداة للخاصة، تسخرها للمهن والدفاع بوجه العدو. فهي مثل جوارح الإنسان للإنسان، الذي إذا فكر في أمر ما، استخدم جوارحه لتنفيذ ما فكر به، دون أن تدرك هذه الجوارح طبيعة ما تقوم به، فما عليها سوى الطاعة والتنفيذ^(٣). ثم أضاف أن الناس غير ملزمين فيما لم يعرفوا سبيله. وهذا حال العامّة مع الإمامة. لذا بات عليها أن تعرض عن هذا الأمر ولا تلجئه^(٤).

فالعامّة كالسكين الصارم بطاعتها للإمام، لكنها شديدة التهور إذا خرجت عليه^(٥). ثم بعد هذا كله، فإن البلية العظمى والداهية الكبرى إذا انقسمت العامّة إلى فريقين، أحدهما مع الخاصة التي تريد تغيير السلطان، والثاني مع البغاة والظلمة الواجب تغييرهم^(٦) منبهاً، من طرف خفي، على أن ذلك يعني قيام الحرب الأهلية، التي تكون الحسارة فيها كبيرة إلى حد بعيد. لذا، فإن من رأيه أن صلاح الدنيا وتمام النعمة في طاعة العامّة لما يدبره أسياها ليس غير^(٧).

وبعد أن أجهز على دور العامّة في الخروج على السلطان، وترك ذلك للخاصة، عمد إلى تناول هذه الأخيرة على النحو الآتي: إنه بقوله إن على الناس إقامة الإمام، عني بهؤلاء أنهم الخاصة وهم صفوة المجتمع، وهؤلاء لا يباشرون عملية تغيير السلطة إلا على الإمكان، أي بضمان توافر مقومات النجاح، ومنها أن لا تكون العامّة مع جند الباغي المتغلب، بل يجب أن تكون جميعها مع الخاصة في عملية التغيير هذه^(٨)؛ بل إنه حتى إذا اجتمعت العامّة، فلا يعني ذلك هو الإمكان المطلوب، لأن السلطان الباغي إذا كان معه جنده وهم بكامل عدتهم وسلاحهم وأمره مجتمع، فقليل جمع خير من

(١) الجاحظ، فصل من صدر كتابه في "الجوابات في الإمامة"، مصدر سابق، ص ٢٣٠.

(٢) الجاحظ، «رسالة الشكر»، في: القلقشندي، صبح الأعشى، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، (القاهرة

د.ت) ج ١٤، ص ١٨٠.

(٣) الجاحظ، العثمانية، مصدر سابق، ص ٢٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٦) الجاحظ، العثمانية، مصدر سابق، ص ٢٦٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

(٨) الجاحظ، العثمانية، ص ٢٦١.

كثير نشر. فهذه القوة التي مع السلطان حسنة التدريب والمعرفة بفنون القتال، وذلك ما لا يتوفر للعامة^(١)؛ كما اشترط لنجاح الخروج على السلطان أن يكون الإمام البديل معروف الموضع مكشوف الأمر، وكانت التقية عنه زائلة^(٢). ثم عاد إلى إضعاف دور الخاصة في هذه القضية: فنجاحها يتطلب اتفاق كل أطراف الخاصة على موقف واحد، وأن تكون على درجة واحدة من الثقة والعزم والحزم. ولما كان إشهار السيف بوجه السلطان يحتاج في مراحل طويلة منه إلى السرية — ما أسماه الجاحظ بالتقية —، فإنه عد ذلك توكلاً وتخاذلاً، لا ينفع أن يكون وسيلة للعمل، لأن ما تنفق عليه الخاصة في السر قد لا يعني أن الجميع يضمنون مواقفهم ذاتها في العلن عندما يتطلب الأمر^(٣). وبذلك وضع الجاحظ عصياً عديدة في العجلة تحول دون حركتها. عمد بعد ذلك إلى إلقاء آخر سهم له في حسم الأمر لمصلحة عدم جواز الخروج على السلطان، فإنه يحق لأهل كل إقليم أو فرقة أن يدعوا أن الإمام يجب أن يكون منهم؛ فإذا وقع ذلك، فإن على أي من هؤلاء الغرماء أن يكون معه من القوة والعدد بمثل ما مع الجميع مجتمعين لضمان نجاحه في مطالبته بالإمامة^(٤). وذلك ضرب من الاستحالة يدفع باتجاه الحيلولة دون التفكير في الخروج على السلطان، فسد بذلك المنافذ جميعها أمام هذه العملية. فإلى أي مدى انسجم موقف الجاحظ هذا مع موقف المعتزلة من الموضوع نفسه؟

في الواقع، جاء موقف المعتزلة من هذه القضية وسطاً بين الخوارج وأهل الحديث. فقد تطرف الخوارج في موقفهم، فأوجبوا إشهار السيف في وجه أئمة الضلالة والفسق والجور، وتحت كل الظروف^(٥). أما أهل الحديث، فلم يوجبوا ذلك، بل اشترطوا له أن يبدر من الإمام كفر واضح بائن لا خلاف عليه، وأوجبوا على المسلمين طاعة الأئمة وإن فسقوا أو جاروا، خوفاً من الوقوع في الفتنة^(٦). وقد أنكر المعتزلة هذا الموقف ورفضوه^(٧)، ولكنهم في الوقت نفسه لم يتطابقوا مع الخوارج في موقفهم. فهم أخضعوا هذه العملية — الخروج على السلطان، إذا ما تمت، لظروف نجاحها واعتبارات هذا النجاح.

فقد رأوا أنه ما يحل لمسلم أن يخلي أئمة الضلالة وولاة الجور إذا وجد أعواناً وغلب في ظنه أنه تمكن من منعهم من الجور^(٨). وحدد عمرو بن عبيد عددهم بمثل عدة أهل بدر، ثلثمائة

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٤) الجاحظ، العثمانية، ص ٢٦٩ — ٢٧٠.

(٥) الأشعري، مصدر سابق، ج ١، ص ١٨٩.

(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٠.

(٧) قاضي القضاة عبد الجبار، المغني، مصدر سابق، ج ٢٠، ق ٢، ص ١٥٠.

(٨) قاضي القضاة عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، تحقيق عبد الكريم عثمان، (بيروت، ١٩٦٦)، ج ٢، ص ٥٧٤.

وبضعة عشر رجلاً، وأن يكونوا على قدر واحد من الصدق وإخلاص النية^(١). وهذه الضمانة هي التي دعوها بـ الإمكان والقدرة^(٢). ومن رأيهم أيضاً أن يجري ذلك تحت قيادة إمام عادل، وإلا فلا^(٣). وعليه، يمكن إيجاز موقف المعتزلة هذا على النحو الآتي: أنهم أوجبوا على المسلمين الخروج على أئمة الجور والضلالة والفسق — دون اشتراط كفرهم — على أن يقتزن ذلك بشروط النجاح من ظهور الأعوان ووجود الإمام العادل، الذي يقود هذه العملية ويتولى تنفيذها.

أما عن دور الأمة — العامة أو الخاصة أو كليهما معاً —، فقد عمل الجاحظ على إبطال هذا الدور، مستنداً إلى معطيات استنتاجية منطقية، ومتجاهلاً الواقع التاريخي. فالدولة العباسية، وهو أحد أهم المروجين لها، لم تقم إلا بثورة اشتركت العامة فيها بالثقل الأكبر؛ وحتى قيادتها الميدانية لم تكن من الفئات الاجتماعية المصنفة ضمن الخاصة، عدا قيادتها الرئيسة (البيت العباسي). هذا، إلى جانب أن عدداً من مفكري المعتزلة كان لهم رأي آخر في دور العامة في نصب الإمام وإقامته. فأبو بكر الأصم رأى ضرورة إشراك العامة جميعاً في هذه المسألة^(٤). وكان لقاضي القضاة عبد الجبار رأي قريب من ذلك: فكلما زاد عدد الأفراد المشتركين في أمر ما، كان رأيهم أقرب إلى الصواب. ووصل بذلك إلى النتيجة التي مفادها أن إجماع الأمة حجة^(٥)؛ لكنه رأى من ناحية أخرى أنه إذا تعذر إشراك جميع الأمة في نصب الإمام، فلا بأس في قصر ذلك على أهل المدينة التي مات فيها الإمام^(٦)، وذلك ما يمكن القياس عليه بأنه إذا كان بوسع أهل المدينة الخروج على أئمة الجور وإيدالهم بأئمة العدل، فلا بأس أن يقوموا بدورهم هذا. إن آراء المعتزلة في هذا الجانب كشفت أن الجاحظ قد ابتعد عنها كثيراً، متخذاً تبرير وتسويق ما هو قائم فعلاً بديلاً عن الخروج عليه.

٤ — إظهار القبول بسياسة المتوكل الدينية

لما تولى المتوكل الخلافة، عمد إلى إحداث انقلاب شامل في النواحي السياسية وما اتصل بها من جوانب أخرى فكرية أو اقتصادية أو غيرها. من ذلك إظهار الخصومة للعلويين^(٧)، والتشدد إزاء أهل الذمة^(٨). وقد أسهم الجاحظ في هذه السياسة بالترويج لها وتدعيمها في رسالتيه: "العثمانية"

(١) ابن المرتضى، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢) الأشعري، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٤٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤١.

(٤) الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨ هـ)، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني مكتبة مطبعة البابي الحلبي وأولاده، (القاهرة، ١٩٦٧). ج ١، ص ١٠٩.

(٥) المغني، ج ١٧، ص ١٥٧.

(٦) المصدر نفسه، ج ٢٠، ق ٢، ص ٦٨.

(٧) الطبري، مصدر سابق، ج ٩، ص ١٨٥.

(٨) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٧١.

و"الرد على النصارى"، وهو ما سبق التنبيه عليه. غير أن الأهم من هذا كله، إجراءات المتوكل الخاصة بإقصاء المعتزلة عن مواقع السلطة والنفوذ في الدولة^(١)، ثم إبطال القول بخلق القرآن ورفع المحنة^(٢). وكادت أن تشمل هذه الإجراءات الجاحظ شخصياً، لولا إجادته في تخليص نفسه^(٣). ثم نجد المتوكل بعد ذلك لا يطيق أن يجد الجاحظ في مجلسه، لما عرفه عنه من اعتداد كبير بنفسه^(٤). فكيف اختط الجاحظ موقفه إزاء هذه التحولات المهمة والخطيرة؟

جاء في رسالة له سماها بـ "الشكر" ما يأتي:

(وأي زمان بعد زمان النبي صلى الله عليه وآله أحق بالترفضيل، وأولى بالتقديم من زمان ظهرت فيه الدعوة الهاشمية، والدولة العباسية، ثم زمان المتوكل على الله والناصر لدين الله، والإمام الذي جُلُّ فكره وأكثر شغله بتصفية الدين وتهذيبه وتنقيحه وإعزازه وتأييده واجتماع كلمته، ورجوع الفتنة)^(٥).

وهكذا عد الجاحظ سياسة المتوكل هذه الخاصة بالتحديد بإبطال القول بخلق القرآن ورفع الفتنة، بأنها نقت الدين من شوائبه، وأنها المثلى في هذا الباب؛ فأثنى عليها الثناء المبالغ فيه، مع أن واحدة من أهم مقولات المعتزلة في أصل التوحيد هي القول بخلق القرآن ونفي قدمه، وأن للجاحظ نفسه رسالة في خلق القرآن، أشار فيها إلى أن القرآن مخلوق، وأن خلقه على الحقيقة لا على المجاز^(٦). فامتدح سياسة المتوكل في هذا الجانب، يعني وقوع الجاحظ في تعارض شديد مع آرائه، ولم يكن موقفه هذا من قبيل التراجع الفكري، لأنه لم يعارض أفكاره السابقة بمقولات جديدة، تؤشر قبوله بفكرة قدم القرآن ونفي خلقه، بل كان موقفه هذا من قبيل المحاباة للسلطة.

رابعاً: أبواب الدعاية غير المباشرة

ولج الجاحظ هذه الناحية من بايين، تحدث في الأول عن مناقب قريش وبني هاشم، وفي الثاني كان حديثه عن السلطان بوجه عام.

(١) الطبري، مصدر سابق، ص ١٧٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٣) ياقوت حموي، مصدر سابق، ج ٦، ص ٥٨ — ٥٩.

(٤) ياقوت حموي، مصدر سابق، ج ٦، ص ٧٢.

(٥) الجاحظ، «رسالة الشكر»، في: القلقشندي، مصدر سابق، ج ١٤، ص ١٨٠.

(٦) رسائل الجاحظ، مصدر سابق، تحقيق عبد السلام هارون، ج ٣، ص ٢٩١.

١ - الإطار العام لقريش وبني هاشم

جاء حديثه في هذا الجانب بما يقود إلى سحبه بنتائج على العباسيين، وهم القائمون على السلطة فعلاً. فقد خص قريشاً بحديث واسع في رسالة البلدان، بل يظهر أن تأليفها كان من أجل امتداح قريش وهاشم فيها. ففيما يخص قريش، أشار إلى امتيازها من غيرها بالسمو والرفعة^(١) والجود والسخاء حتى أنه لم يعترهم من بخل التجار قليل ولا كثير^(٢) وأن قريشاً التزمت على الدوام بقواعد الدين، في جاهليتها وإسلامها^(٣)، إلى غير ذلك مما هو كثير؛ كما امتدح قريشاً في أماكن أخرى من كتاباته، فهم أفصح العرب لساناً، وأفضلها بياناً، وأحضرها جواباً، وأجمعها عند الكلام قلباً^(٤).

وقال أيضاً: قريش قوم لم يزل الله تعالى يقلبهم في الأرحام البريئة من الآفات، وينقلهم من الأصلاب السليمة من العاهات، ويبقيهم لكل جسيم ويرسيهم لكل عظيم^(٥). ولا يستقيم مثل هذا الكلام مع منطق العقل، والمعتزلة - والجاحظ منهم - بنوا معتقدهم الفكري على المنطق والعقل، ذلك بأنه ليس بالوسع الادعاء على الله تعالى اختصاصه قريشاً برعاية استثنائية. ولو كان الأمر كذلك، لما ظهر فيهم وثنية ولا شك، ولما احتاجوا أن يبعث فيهم نبياً (ومثل هذا الادعاء أوقع صاحبه في نوع من الجبرية) وأن النبي هو وحده الذي اختصه الله تعالى بالرعاية، وهو مع ذلك ولد من رحم ليست مؤمنة. ثم امتدح قريشاً بالفضل الوافر وسعة الصدر التي لم تكن لغيرهم^(٦). تناول بعد ذلك بني هاشم، فأثنى عليهم الثناء الواسع في عدة رسائل^(٧). ونقل عنه الثعالبي بإيجاز شديد قوله: العرب كالبدن، وقريش روحها، وهاشم سرها ولبها، وموضع غاية الدين والدنيا منها، وبنو هاشم ملح الأرض وزينة الدنيا...^(٨). وتحدث عنهم في رسالة البلدان، مشيراً إلى الخصال التي بانوا بها على قريش، ومنها: النبوة التي هي خلاصة خصال الخير كلها^(٩)، وأن الملك فيهم ميراث عن الرسول ورثه العباس عليه السلام ثم ورثه أبناؤه وأحفاده عنه^(١٠)، وامتازوا أيضاً بالبركة: وكان أول بركتهم

(١) الجاحظ، البلدان، تحقيق صالح أحمد العلي، مسنل من مجلة كلية الآداب، بغداد، ١٩٧٠، ص. ٤٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

(٣) الجاحظ، البلدان، صص ٤٦٨، ٤٧٢.

(٤) الجاحظ، فصل من صدر كتابه في "تفضيل النطق على الصمت"، تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، بغداد، ١٩٧٩، م ٧، عدد ٤، ص ١٧٤.

(٥) الجاحظ، فصل من صدر كتابه في "المعلمين"، تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، بغداد، ١٩٧٩، م ٧، عدد ٤، ص ١٥٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٧) انظر مثلاً: الجاحظ، مجموعة رسائل "رسالة الحاسد والمحسود"، و "مناقب الترك".

(٨) الثعالبي، أبي منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل (ت ٤٢٩هـ)، ثمار القلوب، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص ١٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٧٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٧٧.

أن الله تعالى رفع الطواعين والموتان الجارف. ثم أشار إلى أن لبني هاشم طابعاً في وجوههم دل على كرم العتق وكرم التجار، ولم يكن ذلك في غيرهم، حتى أن الأحواز التي تقسد فيها الطبائع كادت أن تقسد ذلك على من سكنها من بني هاشم، لولا أن الله غالب على أمره^(١). ثم جاءت رسالته في المفارقة بين بني هاشم وبني عبد شمس، لتشير إلى خصال الفريق الأول ومناقبتهم بشكل تفصيلي لا مجال هنا للإفاضة فيه^(٢).

٢ — الحديث عن السلطان

تحدث الجاحظ في هذا الجانب عن السلطان حديثاً فيه إشادة بالخصال والصفات التي ميزت السلطان من غيره، بما أظهر سلوكه مبرراً على الدوام. وشكل ذلك — بصورة غير مباشرة — دعاية فعلية للسلطان (ال خليفة) القائم فعلاً. من ذلك الوصف الآتي الذي جاء في إطار عام من الحديث بشأن المأمون، فقال:

فلسنا نشك أن الإمام الأكبر والرئيس الأعظم مع الأعراق الكريمة والأخلاق الرفيعة والتمام في الحلم والعلم، والكمال في الحزم والعزم، مع التمكين والقدرة والفضيلة والرياسة والسيادة والخصائص التي معه من التوفيق والعصمة والتأييد وحسن المعونة. لم يكن الله جل اسمه ليجلاله بالخلافة ويحبوه بتاج الإمامة وبأعظم نعمة وأسبغها وأفضل كرامة وأسناها، ثم وصل طاعته بطاعته ومعصيته بمعصيته إلا ومعه من الحلم في موضع الحلم والعفو والتغافل ما لا يبلغه فضل ذي فضل ولا ذي حلم^(٣)....

فأضفى على الخليفة بهذه الأوصاف من القداسة والجبرية الشيء الكثير بعبارة جزلة موجزة. ومن بين الأوصاف الكثيرة التي أضفاها الجاحظ على الخليفة هنا، نتوقف عند واحدة منها، وشكلت واحدة من المسائل التي توقف المعتزلة عندها ولا سيما الجاحظ منهم، وهي مسألة العصمة. فإذا كانت المعتزلة قد قالت بالمعونة واللفظ والمصلحة والتوفيق وبما يدفع هذه المفاهيم عن الجبرية^(٤)، فإن موقفهم من العصمة كان له شأن آخر. فهي عندهم في الأصل المنع... حتى يكون المرء معه كالمندفع إلى أن لا يرتكب الكبائر، ولهذا لا تطلق إلا على الأنبياء أو من يجري مجراهم^(٥)، بل إنهم كادوا أن ينكروا عصمة الأنبياء أيضاً، فانقسموا بهذا الشأن إلى فريقين: قال الأول يجوز ارتكاب الأنبياء للمعاصي دون علمهم أنها معاصي، ولم يتعمدوا ارتكابها. في حين قال الفريق الآخر

(١) الثعالبي، ثمار القلوب، ص ٤٩٤.

(٢) رسائل الجاحظ، تحقيق السندوبي، مصدر سابق، صص ٦٧ — ١١٦.

(٣) الجاحظ، رسالة إلى الفتح بن خاقان، مجموعة رسائل، ص ٢٤.

(٤) قاضي القضاة عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، صص ٧٧٩ — ٧٨٠.

(٥) قاضي القضاة عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٨٠.

إنهم علموا أنها معاصي، لكنها كانت من جنس الصغار دون الكبار^(١). في حين قالت فئة أخرى منهم بعصمة الأنبياء، ولكنهم قصروها على الجوانب الدينية فقط^(٢). أما الجاحظ، فلم يرد عنه نص مباشر في هذا الشأن، ولكن اتهمه ابن الراوندي بالآتي: وزعم الجاحظ أن الأنبياء عليهم السلام اعتمدت المعاصي وواقعته على غير تأويل وارتكبتها مع العلم بأن الله نهى عنها؛ وعلى الرغم من أن ابن الخياط المعتزلي حاول الدفاع عنه أمام هذا الاتهام، «فإن كل ما أمكن الخروج به من الدفاع أن رأي الجاحظ هو أن الأنبياء وقعوا في المعاصي مع علمهم أنها معاصي. وأن الله تعالى قد نهى عنها^(٣). فإذا كان قد أنكر على الأنبياء عصمتهم، فكيف سوغ لنفسه الحديث عن عصمة الإمام الخليفة. لا جرم أن ذلك الباطل بعينه، مؤكداً التعارض الشديد الذي وقع فيه وهو يروج للسلطة العباسية. هذا، إذا علمنا أن عموم موقف المعتزلة قام على أساس إنكار عصمة الأئمة (الخلفاء) انطلاقاً من طبيعة فهمهم لمهام هؤلاء بأنها دنيوية وليست دينية^(٤).

وفي إطار حديثه عن السلطان، أكد ضرورة الإمام ووجوب قيامه^(٥)، ثم أشار إلى أن هؤلاء الأئمة — أفضل من الرعية، لأنهم أوقفه في الدين وأقوم بالحقوق. وهم بهذه الصفات أفضل من العباد بعبادتهم، فهو لاء لا ينفعون سوى أنفسهم، في حين أن لأولئك نفعاً عاماً وواسعاً^(٦). ثم أشار إلى أن ثمة شيئين متباينين، إن صلح أحدهما صلح الآخر والعكس صحيح، وهما السلطان والرعية. ثم أردف بقوله إنه قد صلح السلطان وعلى الله تمام النعم في صلاح الرعية^(٧)، ثم حض بعدها على ضرورة التسليم ببعض خصال السلطان، وإن كانت توحى بالسلبية، لكنها ضرورة لا بد منها مثل الخلاء والزهو، فذلك ممكن ومقبول من السلطان، ولا يعذر به غيره^(٨). لكنه وقع في ما هو أفدح من ذلك بقوله إن الإمام إذا كان جائراً مستأثراً بالفيء ومعطلاً لبعض الأحكام، فإنه لا بأس في ذلك، لأن بقية منافعه تغمر مضاره هذه، أي أن فائدته أشمل من مضاره حتى وإن جار وظلم، وأنه لا بد من التسليم بذلك^(٩). وهذا الأمر، بلا شك، من الأمور الخطيرة التي تقاطع فيها الجاحظ مع قول المعتزلة بالخروج على أئمة الظلم والجور، متى ما أمكن ذلك لا التسليم به وقبوله تحت ذرائع

(١) الأشعري، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٧٢.

(٢) ابن أبي الحديد، مصدر سابق، ج ٧، صص ١٨ — ١٩.

(٣) ابن الخياط، عبد الرحيم بن محمد (٣٠٠هـ)، الانتصار، تحقيق د. نبيرج، القاهرة، ١٩٢٥، ص ٩٥.

(٤) محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، صص ١٦٥ — ١٦٦.

(٥) الجاحظ، بيان مذاهب الشيعة، مجموعة رسائل، ص ١٨٤؛ فصل من صدر كتابه في "المعلمين".

(٦) البيان والتبيين، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٧) رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مصدر سابق، ج ١، ص ٣١٣.

(٨) الجاحظ، مجموع رسائل الجاحظ، تحقيق باول كراوس وطه الحاجري، القاهرة، ١٩٤٣، صص ٢٣ — ٣٢.

(٩) الجاحظ، فصل من صدر كتابه في "الوكلاء"، تحقيق يحيى الجبوري، مجلة المورد، بغداد، ١٩٧٩، م ٧، عدد ٤، ص ٢١٤.

ومسوغات معينة. كما دافع عن اتخاذ الخلفاء العباسيين القناع، لأن في طرحه ملابسة وابتذالاً ومؤانسة ومقاربة، في وقت احتاج فيه الناس إلى أن يهابوا الخلفاء، ففي ذلك صلاح شأنهم^(١)، وأن تعظيم شأن السلطان يرعب قلوب المخالفين، وفي التهويل فيه صلاح للرعية، وإظهار السلطان قدراته على إخافة الرعية يدفعهم إلى حسن الطاعة والقبول^(٢). وعلى وجه العموم، فإن الاتجاه العقلاني للمعتزلة لا يوحي بقبول مثل هذه السياسة التي لا مكان فيها إلا للرعبة والخوف فقط، وإن كان هؤلاء في واقع الأمر قد مالوا إلى هذا النوع من السياسة إبان توليهم شؤون السلطة في الدولة في حقبة الخلفاء الثلاثة: المأمون والمعتصم والواثق؛ فكان في سياستهم هذه مصرع عقيدتهم بين الناس بما قاد إلى أفول نجمهم السياسي فيما بعد.

وفي آخر المطاف، لابد من التوقف عند مسألة مهمة في فكر الجاحظ والمعتزلة. تلك هي قضية الجبر والاختيار. وقد شكلت هذه القضية أحد أعمدة فكر المعتزلة، وأخضعوا مقالاتهم في هذا الجانب لأصل العدل من بين أصولهم الخمسة، فمالوا إلى الاختيار ونفوا الجبر ونقضوه، وعدوا القول به تجويراً لله تعالى. والجاحظ نفسه أنكر قول القائلين بالجبر، واستنكر على الأمويين قولهم به، واستخدمهم له غطاء سياسياً، ليبرروا من خلاله وجودهم في السلطة، ويضفوا عليهم الشرعية والقبول. فهل توفّق الجاحظ في اتخاذ موقف مماثل عند حديثه عن سلطة العباسيين؟

رأى المعتزلة أن العباد هم الذين يخلقون أفعالهم، ولا تجوز نسبة هذه الأفعال إلى الله تعالى، ولا سيما تلك التي يترتب عليها ثواب أو عقاب^(٣)؛ وربما تطرف بعضهم ليذهب إلى أبعد من ذلك. أما الجاحظ، فقد كان أكثر ميلاً للفلاسفة الطبيعيين، مظهراً تأثره بهم^(٤). فكان من رأيه أن للإنسان إرادة الاختيار فقط: فهو يختار بإرادته هذا الفعل أو ذاك من الأفعال. أما كنه هذا الفعل، فهو طبع من الله تعالى طبعه به^(٥). يعني ذلك أن الإنسان إذا قرر فعل العدل، فإن قراره هذا هو إرادته واختياره؛ أما كنه العدل وميل الإنسان إليه، فهو طبع من الله تعالى. ومن الناحية المنطقية، وبموجب مقتضيات فكر المعتزلة، فمثل هذا الادعاء ليس بعيداً عن الجبر؛ فإن الله إذا طبع في الإنسان طبعاً إيجابياً، فلا بد من أن يكون هناك ما يقابله سلبياً حتى يكون للإنسان إرادة الاختيار بينهما، الأمر الذي يعزز مبدأ العقاب والثواب ويجعل لهما معنى حقيقياً. وذلك ما نبه عليه الجاحظ بقوله:

(١) الجاحظ، البيان والتبيين، المصدر السابق، ج ٣، ص ١١٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٥.

(٣) محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، ص ٨٥.

(٤) الأشعري، مصدر سابق، ج ٢، ص ٨٣؛ قاضي القضاة عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، تحقيق جين يوسف هوبن اليسوعي، (بيروت، د. ت)، ج ١، ص ٣٩٩.

(٥) الأشعري، مصدر سابق، ج ٢، ص ٨٣.

...لأن الغضب والحسد والبخل والجبن والغيرة وحب الشهوات والنساء والمكاثرة والعجب والخيلاء، وأنواع هذه إذا قويت دواعيها لأهلها واشتدت جواذبها لصاحبها، ثم لم يعلم أن فوقه ناقماً عليه، وأن له منقماً لنفسه من نفسه، أو مقتضياً منه لغيره، كان ميله وذهابه مع جوازب الطبيعة، وداعي الشهوة طبعاً لا يمتنع معه، وواجباً لا يستطيع غيره^(١).

وقوله: أنا لما رأينا طبائع الناس وشهواتهم من شأنها التقلب إلى هلكتهم أو فساد دينهم وذهاب دنياهم^(٢). والجاحظ بهذا الافتراض يكون قد تقاطع مع عموم المعتزلة الذين قالوا إن الله تعالى لا يفعل القبيح، بل يفعل ويختار الحسن فقط^(٣). فإذا طبع الله تعالى العباد بطباع معينة، فذلك فعل الله فيهم؛ وإذا كان الله تعالى قد طبعهم على الطباع المتضادة، بحسب ما ورد في قول الجاحظ الآنف، عن ذلك أن الله تعالى قد طبعهم على الحسن والقبيح، أي أنه فعل الحسن والقبيح. لكن هذا وحده ما جعل مقولة الجاحظ في الطباع تتسجم مع أصل العدل عند المعتزلة، لأن الله تعالى إذا كان قد طبع الإنسان على طبع واحد سلبي أو إيجابي، عند ذلك لا يكون أي معنى لمعاقبته أو إثابته عليه. لذا فإن طبع الله للإنسان على طباع يجب أن يكون على الوجهين السلبي والإيجابي أولاً. ثم يجب أن لا يقتصر هذا الطبع على فئة من الناس دون أخرى، بل لابد من أن يكون عاماً وشاملاً فيهم، وذلك بمقتضى العدل. وبغير هذين الشرطين، فإن القول بالطبع يقود إلى الجبر ونفي الاختيار. فهل كان الجاحظ موقفاً في هذا الجانب؟ للإجابة عن ذلك، نعود إلى بعض ما سبق عرضه في الصفحات السابقة مما له صلة بهذا الحديث. ففي ثنائيه على المعتصم قال: وقد جمع الله لأمر المؤمنين... البعد عن إثارة الهوى. وهذا التمييز وتأكيد هذه الصفة يعني أن الله تعالى اختارها له دون ضدها. وهذا نزوع جبري بلا شك، إذ من المفترض أن يكون الله تعالى قد طبعه على البعد عن إثارة الهوى وعلى اتباع الهوى أيضاً، ثم اختار المعتصم بإرادته البعد عن إثارة الهوى. بيد أن عبارة الجاحظ تشير إلى غير ذلك. وفي حديثه عن إقامة الإمام الواحد قال: ولم يكن الله ليطلع الدنيا وأهلها على هذه الطبيعة، ويركب أهلها هذا التركيب. وساق هذا النص بطريقة جبرية تقود إلى التسليم للإمام القائم، لأن الله طبع الناس على القبول بإمام واحد للأمة، في حين كان المفترض أن يكون الطبع على النقيضين في هذه المسألة. ثم تبدأ عملية الاختيار من قبل الأمة، وبعبارة الأمر جبراً. هذا بخصوص فكرة الطبع التي قال بها الجاحظ، حيث أنه كرسها جبرياً لمصلحة الدعاية السياسية للعباسيين.

(١) فصل من صدر كتابه في "الجوابات في الإمامة"، ص ٢٢٨.

(٢) المصدر نفسه. ص ٢٢٨.

(٣) قاضي القضاة عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، مصدر سابق، ج ١، صص ٢٥٧ — ٢٦٤.

ثم جاء نزوعه الجبري أكثر وضوحاً في نواحٍ أخرى. فقد قال في محاجّته للنص والوصية في شأن الإمامة: ... قلنا: الخيرة فيما يصنع الله. فلو كان الله يبيّن ذلك بالنص والتفسير دون الدلالة ووضع العلامة، كان ذلك خيرة، لأننا نعلم أن الله لا يصنع إلا ما هو خير. فلما لم يفعل ذلك ولم ينص عليه، فتركه الأمر على ما نحن عليه خير لنا وأفضل...^(١). فهو إذن تحدث عن آلية نظام الإمامة، بإقرار الحالة القائمة كما هي، ووصف ذلك بأنه خيرة من الله، أي أن الله تعالى هو الذي اختار ذلك وأراد، وهذا نزوع جبري واضح أيضاً. ثم أصبح هذا النزوع أكثر وضوحاً بقوله في حديثه عن الخليفة المأمون: لم يكن الله جل اسمه ليجلله بالخلافة ويحبوه بتاج الإمامة... فمعنى ذلك أن وجود المأمون في الخلافة فعل أَراده وفعله الله تعالى. وذلك إيغال في الجبرية التي تكرر نظرية الحق الإلهي للخلفاء في السلطة، الأمر الذي يضيف القداسة عليهم، ولا يجعلهم حكماً دنيويين فقط، بل دنيويين أيضاً. الأمر الذي نفاه المعتزلة عن الخلافة والإمامة، وسبق التنبيه عليه.

(١) الجاحظ، العثمانية، مصدر سابق، صص ٢٧٨ — ٢٧٩.

الخاتمة

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

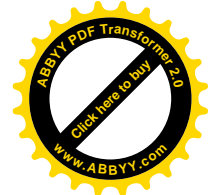
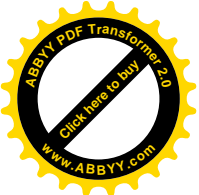
- ١- الجاحظ تشتت بين معتقداته الاعتزالية ومتطلبات الدعاية السياسية للسلطة العباسية، فمال مرات عديدة لمصلحة مقتضيات الدعاة على حساب مقولات عقيدته الاعتزالية. وعكس ذلك بلا شك أزمة المثقف التاريخية حينما تتجاذبه قطب العقيدة من جهة والدعاية السياسية من جهة أخرى.
- ٢- أن الصراعات السياسية والثقافية والحضارية التي مرت بها الأمة الإسلامية بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والانشقاقات التي حدثت تركت آثارها على الحياة الثقافية وعلى المثقف فراح ينغمس بالحياة السياسية فيؤيد هؤلاء ويناقض الآخرين والسلطة الأموية والعباسية كان أيضا تتجاذبها الفرق فمرة مع الجبرية ومرة مع المعتزلة وفق أهوائها ومصالحها
- ٣- تبين لنا الحياة السياسية والثقافية والحضارية في القرن الثالث الهجري من خلال أطروحات الجاحظ ومصنفاته واعتناقه آراء متناقضة فهو تارة جبري وهوبهذا يناقض المبدأ الذي آمن به وهو الاعتزال فهو شيخ المعتزلة والتي تدعو إلى حرية الرأي وذلك لقوة السلطة .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

- ١- ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٥هـ)، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (القاهرة، ١٩٥٩).
- ٢- الأشعري، أبو الحسن علي إسماعيل (ت ٣٣٠هـ)، مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة، ١٩٥٠).
- ٣- الثعالبي، أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩هـ)، ثمار القلوب، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (القاهرة، ١٩٦٥).
- ٤- الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر (٢٥٥هـ)، البلدان، تحقيق صالح أحمد العلي، مسئل من مجلة كلية الآداب، بغداد، ١٩٧٠.
- ٥- البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط٣، مكتبة الخانجي / مكتبة المثنى (بغداد، د.ت.
- (
- ٦- التاج في أخلاق الملوك، تحقيق أحمد زكي باشا، (القاهرة، ١٩١٤).
- ٧- لحيون، تحقيق فوزي عطوي ، مطبعة دار الغد ، (سوريا، ١٩٦٨).
- ٨- رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، (القاهرة، ١٩٦٥).
- ٩- رسائل الجاحظ، جمعها ونشرها حسن السندوبي، (القاهرة، ١٩٣٣).
- ١٠- رسالة الشكر، في القلقشندي، صبح الأعشى، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية (القاهرة، د.ت.)
- ١١- ===== العثمانية، تحقيق عبد السلام هارون، (القاهرة، ١٩٥٥).
- ١٢- ===== بيان مذاهب الشيعة، مجموعة رسائل
- ١٣- ===== فصل من صدر كتابه في "تفضيل النطق على الصمت"، تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، (بغداد، ١٩٧٩)، م ٧، عدد ٤.
- ١٤- ===== فصل من صدر كتابه في "الجوابات في الإمامة"، تحقيق يحيى الجبوري، مجلة المورد، (بغداد، ١٩٧٩).
- ١٥- ===== فصل من صدر كتابه في "المعلمين"، تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، (بغداد، ١٩٧٩)، م ٧، عدد ٤.
- ١٦- ===== فصل من صدر كتابه في "النساء"، تحقيق يحيى الجبوري، مجلة المورد، (بغداد، ١٩٧٩)، م ٧، عدد ٤.
- ١٧- ===== فصل من صدر كتابه في "الوكلاء"، تحقيق يحيى الجبوري، مجلة المورد، (بغداد، ١٩٧٩)، م ٧، عدد ٤.
- ١٨- ===== "رسالة الحاسد والمحسود"، و "مناقب الترك" مجموعة رسائل.
- ١٩- ===== مجموع رسائل الجاحظ، تحقيق باول كراوس وطه الحاجري، (القاهرة، ١٩٤٣).
- ٢٠- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن أبي الحسن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، مناقب الإمام أحمد، (بيروت، ١٩٧٧).

- ٢١- الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، ط١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت، ١٩٩٧).
- ٢٢- ابن خلكان، شمس الدين بن احمد ابى بكر، (ت ٦٨١ هـ)، وفيات الاعيان وابناء الزمان، تحقيق: احسان عباس، دار الثقافة (لبنان، د.ت.)
- ٢٣- ابن الخياط، عبد الرحيم بن محمد (٣٠٠هـ)، الانتصار، تحقيق د. نبيرج، (القاهرة، ١٩٢٥).
- ٢٤- الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، سير اعلام النبلاء، ط٩، تحقيق: شعيب الارناؤوط وكامل الخراط، مؤسسة الرسالة (بيروت، ١٩٩٣).
- ٢٥- الشهرستاني، ابو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨ هـ)، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني مكتبة ومطبعة البابي الحلبي واولاده، (القاهرة، ١٩٦٧).
- ٢٦- الطبري،، ابو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، (بيروت، د.ت.).
- ٢٧- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩هـ) شذرات الذهب، المكتبة التجارية للطباعة والنشر، (لبنان، د.ت.)
- ٢٨- ابن قاضي شهبه، ابو بكر بن أحمد بن محمد (٨٥١هـ)، طبقات النحاة واللغويين، طبقة مصورة في مكتبة الاوقاف (القاهرة، د.ت.)
- ٢٩- قاضي القضاة عبد الجبار (ت ٤١٥هـ)، شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٣٠-====، تثبت دلائل النبوة، تحقيق عبد الكريم عثمان، (بيروت، ١٩٦٦).
- ٣٠-====، المجموع في المحيط بالتكليف، تحقيق جين يوسف هوبن اليسوعي، (بيروت، د.ت.).
- ٣١-====، المغني في أبواب العدل والتوحيد، (القاهرة، د.ت.).
- ٣٢- ابو المحاسن، يوسف بن احمد اليعموري (ت ٦٧٣هـ)، نور القبس، منشورات شتاتير (بغيسبادن، ١٩٦٤ م).
- ٣٣- ابن المرتضى احمد بن يحيى (ت ٨٤٠هـ)، طبقات المعتزلة، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت ١٩٦١)
- ٣٤- المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦ هـ) مروج الذهب ومعادن الجوهر (بيروت، ١٩٨٣).
- ٣٥- ابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد (بيروت، د.ت.).
- ٣٦- ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ارشاد الاريب إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدباء او طبقات الادباء، تحقيق، د. س. مرجليوث، ط٢، مطبعة هندية (القاهرة، ١٩٢٣- ١٩٢٦)
- ثانياً: المراجع
- ٣٦- ادم متر، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، دار الكتب العربي، (بيروت، ١٩٦٧ م).
- ٣٧- زكي مبارك، النثر الفني في القرن الرابع، (القاهرة ١٩٧٠ م).
- ٣٨- طه الحاجري، الجاحظ حياته وآثاره، (القاهرة، ١٩٦٢).



- ٣٩-محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، (بيروت، ١٩٨٦).
- ٤٠-موفق سالم نوري، العامة والسلطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، ١٩٩٧).